S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL



مجلس الأمن

S/1997/632
12 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧، الواردة إليّ من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق). ومرفق بالرسالة التقرير نصف الشهري الحادي عشر والنهائي عن قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا المقدم استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراريه ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/ مارس و ١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٧.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض نص هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بتقديم التقرير الحادي عشر والنهائي عن قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا (انظر التذييل). وهذا التقرير مقدم عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٩ من قراره ١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، والقاضي بأن تقدم إليه الدول الأعضاء المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات تقارير، عن طريق الأمين العام، كل أسبوعين على الأقل. وقد أُحيل إليكم التقرير العاشر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ (انظر الوثيقة S/1997/601).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والتقرير الحادي عشر بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باولو كزاردي
القائم بالأعمال المؤقت

تذييل

التقرير الحادي عشر والنهائي المقدم إلى مجلس الأمن عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا

أولا - مقدمة

١ - في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٠١ (١٩٩٧) الذي رحب في الفقرة ٢ منه بالعرض الذي تقدمت به دول أعضاء معيَّنة لإنشاء قوة حماية متعددة الجنسيات مؤقتة ومحدودة لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية المأمون والفوري، والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها المنظمات التي تتولى تقديم المساعدة الإنسانية.

٢ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١١٤ (١٩٩٧) الذي رحب في الفقرة ٢ منه باستعداد البلدان المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات للإبقاء على وحداتها العسكرية في ألبانيا لفترة محدودة. ورحب المجلس، في الفقرة ٣ من القرار، باعتزام البلدان المشاركة في قوة الحماية مواصلة تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية المأمون والفوري، والمساعدة على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها المنظمات التي تتولى تقديم المساعدة الإنسانية. كما أحاط علما بجميع العناصر الواردة في التقرير السادس عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا (انظر S/1997/460)، فيما يتعلق بجملة أمور من بينها بعثة رصد الانتخابات الموفدة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقرر أن تكون العملية محددة بفترة ٤٥ يوما اعتبارا من ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٣ - وفي كلا القرارين، طلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء المشاركة في قوة الحماية المتعددة الجنسيات تقديم تقارير دورية إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، كل أسبوعين على الأقل. وقد قدمت التقارير العشرة الأولى عن عملية القوة في ٩ و ٢٥ نيسان/أبريل، و ٩ و ٢٣ أيار/ مايو، و ٦ و ١٣ و ٢٦ حزيران/يونيه، و ٢ و ١٦ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٤ - وهذا هو التقرير الحادي عشر والأخير الذي يُقدم إلى مجلس الأمن عن عملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا، وهو يقدم إلى المجلس في ختام العملية لإجراء تقييم نهائي للحالة.

ثانيا - قوة الحماية المتعددة الجنسيات

ألف - التوجيه السياسي

٥ - قامت اللجنة التوجيهية، المؤلفة من المديرين السياسيين للبلدان المساهمة بقوات والبالغ عددها ١١ بلدا ومن قائد العملية، بمتابعة الحالة العامة في الميدان وكفالة امتثال أنشطة القوة امتثالا كاملا لولاية مجلس الأمن. وعقدت اللجنة اجتماعات في ٤ و ٩ و ١٤ و ٢٣ و ٣٠ نيسان/أبريل و ٦ و ١٣ و ١٤ و ٢٢ أيار/ مايو و ٤ و ١٠ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٩ حزيران/يونيه و ٢ و ١٥ و ٢٣ و ٣٠ تموز/يوليه.

٦ - وحضر اجتماعات اللجنة التوجيهية بصفة مراقبين، حسب الاقتضاء، ممثلو المنظمات الدولية التالية: الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بها، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

باء - التعاون مع السلطات الألبانية ومع المنظمات الدولية

٧ - حضر ممثلون ألبانيون عدة اجتماعات للجنة التوجيهية عند الاقتضاء، وقدموا معلومات عن تطورات الحالة السياسية في ألبانيا.

٨ - ويسرت القوة الإيصال المأمون والفوري للمساعدة الإنسانية، وساعدت على تهيئة بيئة آمنة لبعثات المنظمات الدولية في ألبانيا، بما فيها تلك التي تقدم المساعدة الإنسانية، وفقا للولاية المحددة في القرارين ١١٠١ (١٩٩٧) و ١١١٤ (١٩٩٧).

٩ - وساعدت القوة على تهيئة بيئة آمنة خلال العملية الانتخابية، ولا سيما للبعثات التي أوفدها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار ولاية مجلس الأمن.

١٠ - وعقد اجتماعان دوليان بشأن ألبانيا في روما في ٢٦ أيار/ مايو و ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ برئاسة وزير الخارجية الإيطالي السيد لامبيرتو ديني. وحضر الاجتماعين جميع البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الروسي وألمانيا وأيرلندا والسويد وسويسرا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة واليابان. وكان حاضرا أيضا المنظمات الدولية التالية: الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك الإنشاء والتعمير في أوروبا، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وشاركت ألبانيا في الاجتماعين على المستوى السياسي.

جيم - نشر القوة

١١ - جرى تشكيل قوة الحماية المتعددة الجنسيات بمساهمات من ١١ بلدا، وتولت إيطاليا دورا قياديا. وخلال العملية الانتخابية بلغت القوة انتشارها الأقصى، وكانت الوحدات الوطنية التالية موجودة في ألبانيا:

البلد	عدد الوحدات ونوعها (القوام الإجمالي)
اسبانيا	كتيبة مشاة (٣٤٢)
إيطاليا	فوج مشاة
	فوج مظليين
	فوج سوقيات
	فوجا مشاة آليان
	كتيبتا طيران
	فوج مظليين هجومي
	فوج إشارة
	فوج شرطة عسكرية
	كتيبة مشاة بحرية
	مستشفى ميداني (٧٧٨ ٣)
البرتغال	طائرة من طراز C-130 وطاقمها
بلجيكا	وحدة طبية (١٤)
تركيا	فوج مشاة بحرية (٧٥٨)
الدانمرك	سرية (٥٦)
رومانيا	كتيبة مشاة مختلطة (٣٩٨)
سلوفينيا	وحدة طبية (٢٤)
فرنسا	فوج مشاة بحرية (٩٣٨)
النمسا	سرية (١١٠)
اليونان	فوج مشاة (٧٩٧)

وقد نُشر ما مجموعه ٢١٥ ٧ وحدة. واستُكمل انسحاب القوة في ١١ آب/أغسطس.

١٢ - واضطلعت قوة الحماية المتعددة الجنسيات، وفاءً بولايتها، بـ ٦٩٨ ١ مهمة غطت مسافة إجماليها ٧٦٤ ٧٣٥ ٢ كيلومترا. وقد أُنجزت المهام التالية: ٣٩٧ ١ مرافقة يومية، و ٦٥ مهمة أمنية على الطرقات،

و ٢٧ مرافقة مخصصة لمهام إنسانية طويلة الأمد، و ١٥١ مهمة استطلاعية، و ٣٧ مهمة صحية. وخلال الانتخابات السياسية، وفرت قوة الحماية المتعددة الجنسيات الحماية الأمنية لـ ٢٣٨ فريقا من الفرق التي أوفدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغطت مسافة إجماليها ٠٠٠ ١٢ كيلومتر. وفي الإطار الأمني الذي وفرته القوة، وُزعت المساعدات الإنسانية التالية على ٧٣ موضعا مختلفا: ١٦٨,٣ ٥ طنا من الأغذيـــة، و ١٧٦ طنا من البذور، و ٣٣٩ طنا من الأدوية، و ٦٣ طنا من الملابس، و ١٠ أطنان من مواد البناء، و ٤ أطنان من اللوازم المدرسية، ومركبات وأجهزة متنوعة لجمع النفايات وتصفية المياه. وابتغاء توفير الدعم السوقي اللازم للعملية، أُجريت ٥٩ مهمة للنقل البحري، غطت مسافة قدرها ١٩٣ ٣ ميلا بحريا واستغرقت ٧٢٢ ٣ ساعة ملاحة؛ وأُجريت ٩٤٣ طلعة للنقل الجوي استغرقت ٣١١ ١ ساعة طيران.

ثالثا - الاستنتاجات

١٣ - قدمت عملية ألبا مثالا جيدا على كيفية الاضطلاع بعملية سياسية وعسكرية لإرساء الاستقرار الدولي في إطار من المسؤولية والتضامن. وما حدث في ألبانيا في الأشهر الأربعة والنصف الأخيرة لم يكن، في واقع الأمر، عملية حفظ سلام أو صنع سلام بالمفهوم التقليدي، وإنما كان عملية ذات طبيعة معقدة، شملت تقديم المساعدة من المجتمع الدولي في إطار أمني متعدد الجنسيات وفرته قوة الحماية المتعددة الجنسيات بغية حماية هذه المساعدة تحديدا. وليس من شك في أنه لولا توفير الأمن لما أثمرت المساعدة شيئا ولما كانت حتى ممكنة. وقد حال وجود قوة الحماية المتعددة الجنسيات، بصورة فعلية، دون انزلاق ألبانيا في الفوضى أو حتى النزاع السياسي الداخلي، وأتاح لمختلف المنظمات الدولية وفرادى الدول الراغبة في تقديم مساعدة عملية إلى ألبانيا أن تنظم المساعدة في بيئة آمنة. وعلى هذا النحو أُحرز تحسن ملحوظ في حالة البلد خلال فترة وجيزة، وأُعيدت الثقة في آفاق المستقبل الوطني.

١٤ - وقد أمكن إيصال المساعدة الإنسانية بصورة مأمونة وفورية منذ بداية نشر القوة وطوال مدة العملية. وأمكن أيضا إجراء انتخابات ملائمة ومقبولة، على النحو المبين في التقرير النهائي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الانتخابات النيابية في ألبانيا. ولا يرجع الفضل في ذلك إلى الإطار الأمني الذي وفرته القوة فحسب وإنما يرجع أيضا إلى المساعدة السوقية التي قدمتها إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٥ - وكانت القوة مؤقتة ومحدودة؛ ثم زيد قوامها أثناء العملية الانتخابية لغرض محدد هو توفير الأمن لأفرقة الرصد والمراقبين البرلمانيين الموفدين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٦ - وتأثرت عملية ألبا بقيود زمنية صارمة لأسباب أهمها البدء بتنفيذ العملية على وجه السرعة. على أن هذه العملية تكللت بالنجاح بفضل الجهود التي بذلتها الوحدات المتعددة الجنسيات التي نُشرت وبفضل الحنكة التي أظهرها قادتها. كما حققت القوة أهدافها بفضل مقدرة قيادتها المتعددة الجنسيات على تنفيذ

ولايتها من خلال الاستخدام المتوائم والثابت لمختلف المهارات والقدرات التي تمتعت بها الوحدات المقدمة من البلدان المساهمة البالغ عددها ١١ بلدا.

١٧ - وبغية توفير التوجيه السياسي لقوة الحماية المتعددة الجنسيات، أُنشئت لجنة توجيهية تولت رئاستها إيطاليا ونيابة رئاستها فرنسا. وصاغت اللجنة التوجيهية قواعد خاصة بها لاتخاذ القرارات ولنظامها الداخلي ثبتت فعاليتها. وبالإضافة إلى توفير التوجيه السياسي للقوة، قدمت اللجنة إلى مجلس الأمن تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في العملية، وكانت محفلا مفيدا للتشاور حول الجهود الدولية المبذولة من أجل ألبانيا. وكانت اللجنة التوجيهية تعمل بمبدأ توافق الآراء. وثبت أن هذه الآلية مكسب سياسي، لأن جميع البلدان تقاسمت المسؤولية عن قرارات اللجنة، مما عزز التماسك والتضامن.

١٨ - وفي مرحلة من المراحل، أوصت اللجنة بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة المحددة في القرار ١١٠٤ (١٩٩٧) حتى إنهاء العملية الانتخابية. ومنذ بداية العملية، حددت اللجنة التوجيهية الأولويات الأمنية بوصفها مجالات يمكن فيها اتخاذ إجراءات دولية. وعند انتهاء العملية، اقترحت اللجنة التوجيهية، على أساس الخبرة التي اكتسبتها القوة أيضا، مزيدا من المبادرات الممكن اتخاذها بعد رحيل القوة لمساندة حكومة ألبانيا في الميدان الأمني.

١٩ - وظلت أمانة اللجنة التوجيهية تعمل بنشاط طوال مدة العملية، وبقيت على اتصال مستمر بقيادة القوة عن طريق مقر العمليات المقام في روما. وقدمت معلومات، حسب الاقتضاء، إلى البلدان المشاركة والمنظمات الدولية المعنية.

٢٠ - واتفق جميع الأعضاء على أنه ينبغي عقد المشاورات على صعيد السياسة العامة بأكثف صورة ممكنة، مع التركيز بوجه خاص على التحليل وتقاسم المعلومات، في روح من الشفافية التامة. وأوليت عناية كبيرة لتيسير التنسيق بين قوة الحماية المتعددة الجنسيات ومختلف المنظمات الدولية المعنية. وفي هذا الصدد، خصصت اللجنة التوجيهية جانبا هاما من اجتماعاتها للتفاعل مع ممثلي المنظمات الدولية الذين أخطروا القوة باحتياجاتهم، عن طريق اللجنة، وقدموا معلومات ذات صلة. وفي هذا الإطار، عقد حوار مكثف للغاية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئاسة الاتحاد الأوروبي ولجنته، واتحاد غرب أوروبا، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وعلى المستوى المحلي، أُنشئت وحدة تنسيق خاصة في تيرانا.

٢١ - وجرى التعاون مع السلطات الألبانية، حسب الاقتضاء، من خلال إقامة اتصالات دائمة على الصعيدين السياسي والتنفيذي. وأتاحت مشاركة ممثلين ألبانيين في اجتماعات اللجنة التوجيهية تبادل معلومات مفيدة، في روح من التعاون والثقة. وسمح ذلك أيضا باتخاذ إجراءات فورية وحازمة كلما اقتضى الأمر ذلك.

٢٢ - ومن المأمول أن تكون عملية ألبا قد أدت إلى قلب صفحة مأساوية من تاريخ ألبانيا. ويجب أن تبدأ من دون إبطاء مرحلة جديدة تركز على إنعاش مؤسسات الدولة وعودة البلد إلى حالة من النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في إطار عودة الثقة إلى الشعب الألباني في مستقبله بمساندة نشطة من المجتمع الدولي. وقد شكل المؤتمر الدولي الذي عقد في روما في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ معلما رئيسيا من معالم هذه العملية، في إطار التحضير لمؤتمر وزاري ولمؤتمر للمانحين في الخريف القادم.
